

الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

وجزم به في العمدة .

وأطلقهما في المعني والشرح والزرκشي .

وقال ظاهر كلام الإمام رحمة الله في رواية حنبل اعتبار النفع وعدم نقص قيمته ولو انتفع به

وتقديم التنبية على بعض ذلك في باب الشفعة .

قوله فإن كان الضر على أحدهما دون الآخر كرجلين لاحدهما الثلثان ولآخر الثلث ينتفع صاحب الثلثين بقسمها ويضرر الآخر فطلب من لا يتضرر القسم لم يجبر الآخر عليه وإن طلبه الآخر أجبر الأول .

هذا اختيار جماعة من الأصحاب .

منهم أبو الخطاب والمصنف والشارح ونصراء .

وجزم به في الوجيز والمنور ومنتخب الأدبي وتذكرة بن عبدوس .

وقدمه في المحرر والنظم والرعايتين .

قال الزركشي واليه ميل الشيختين .

وقال القاضي رحمة الله أن طلبه الأول أجبر الآخر وإن طلبه المضرور لم يجبر الآخر .

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمة الله .

قال الزركشي وفيه بعد .

وأطلقهما في الحاوي .

وال صحيح من المذهب أنه لا أجبار على الممتنع من القسمة منهما .

وعليه أكثر الأصحاب